Mission permanente de l 'Etat du Koweït
auprès de l 'Office des Nations Unies
Genève

الوفد الدائم لدولة الكويت
لدى الأمم المتحدة
جنيف

كلمة رئيس وفد دولة الكويت

المندوب الدائم لدولة الكويت في جنيف

سعادة السفير / ناصر عبد الله الهيَن

خلال مناقشة التقرير الدوري الرابع الخاص بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

16 – 17 أكتوبر 2023 - جنيف

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس .... أعضاء اللجنة الموقرين،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكم ... باسم أعضاء وفد دولة الكويت المشارك اليوم ... ببالغ التقدير على جهودكم البناءة والرامية ... الى ترسيخ وتعزيز إعمال مبادئ حقوق الانسان على أرض الواقع ... متطلعين ونحن نناقش اليوم الردود على قائمة المسائل ... والتي تأتي في إطار التقرير الدوري الرابع لدولة الكويت الخاص بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ... إلى الاستفادة من كل التعليقات، وأفضل الممارسات الدولية ... مدركين بأننا جزء من المجتمع الدولي وحياتنا مترابطة بشكل لا يمكن تجزئته ... وإننا نعيش في بيئة إقليمية ودولية مشتركة علينا التفاعل معها ... ونتيجةً لذلك من الطبيعي بأن تكون لها انعكاساتها السلبية على الصعيد الوطني ... إلا أن ذلك لن يُكبل مسيرة تقدمنا في مجال تعزيز التمتع بحقوق الانسان.

السيد الرئيس .... أعضاء اللجنة الموقرين،

نتيجة لقناعة راسخة من دولة الكويت بمضامين العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ... ارتأت بلادي الانضمام لهذا العهد طواعيةً ... وصادقت عليه بعد استيفاء الإجراءات الدستورية وعلى إثرها صدر القانون رقم (12) لسنة 1996 ... عملاً بنص المادة (70) من الدستور الكويتي ... التي تجعل من الاتفاقيات الدولية المصادق عليها، جُزءاً لا يتجزأ من منظومة التشريعات الوطنية ... ويتضح بموجبها لكم الإطار الدستوري والقانوني ... لتنفيذ أحكام هذا العهد على المستوى الوطني.

وفي هذا الإطار لابد لنا من التنويه ... بأن دولة الكويت وعند انضمامها لهذا العهد ... وإذ تؤيد ما ورد فيه من مبادئ سامية ... إلا أنها سجلت تحفظاتها على عدد من البنود لتعارضها مع أحكام الدستور والتشريعات الكويتية ... التي تستند إلى الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع ... وأكدنا كذلك حينها بأن دولة الكويت ستطبق في هذه الحالات قانونها الوطني ... كما بينا تحفظنا كذلك على الفقرة (ب) من المادة (25) من العهد الخاصة بالانتخابات العامة ... بأنها لن تشمل رجال القوات المسلحة والشرطة.

السيد الرئيس .... أعضاء اللجنة الموقرين،

أود قبل تسليط الضوء على آخر التطورات المدنية والسياسية التي استجدت في بلادي ... منذ تقديم التقرير الرابع في يونيو 2020 ... الإشارة إلى التأثير السلبي الكبير لجائحة فيروس كوفيد 19 ... على دولة الكويت والعالم أجمع ... التي أسفرت بشكل مؤقت عن تعطيل مسيرة تقدمنا في تحسين وتعزيز حقوق الإنسان بشكل عام ... والحقوق المدنية والسياسية بشكل خاص ... ووجدنا أنفسنا كما والعالم أجمع ... أمام تحديات وقيود غير مسبوقة على التجمعات العامة والتنقل ... لما فرضته الضرورة المرتبطة بالصحة العامة ... وعلى الرغم من ذلك وفي أوج موجة التصدي للجائحة ... نظمت بلادي انتخابات برلمانية في ديسمبر 2020 ... وخصصت أماكن للناخبين المصابين بالفيروس ... لتمكينهم من التمتع بحقهم السياسي باختيار ممثليهم ... إيمانا بأهمية الالتزام بالاستحقاقات الدستورية ... وهذا المثال يجسد حرص بلادي على تعزيز المشاركة في الشؤون العامة دون تمييز.

هذا وقد فرضت الجائحة واقعا جديداً ... دفع العالم إلى اللجوء لاستخدام التقنيات الرقمية بشكل موسع ... وصاحب ذلك تحدي آخر حول حماية الحق في الخصوصية ... خاصةً فيما يتعلق بحماية بيانات المستخدمين ... وأمام هذا التحدي ... استشعرت بلادي أهمية تطوير

تدابيرها الوطنية في هذا المجال ... وأنشأت على إثرها المركز الوطني للأمن السيبراني بموجب المرسوم الأميري رقم 37 لسنة 2022.

وفي هذا السياق وإعمالا للحق في الحياة ... نود أن نشير إلى الإجراءات الفعالة التي اتخذتها بلادي في التصدي للجائحة ... حيث حققت احدى أعلى النسب العالمية المسجلة ... في توفير اللقاحات لكافة المواطنين والمقيمين على حد سواء ودون تمييز ... فضلا عن توفير المحاجر الصحية ... مما نال تقدير وإشادة منظمة الصحة العالمية ... كما لا يفوتني في هذا الجانب، الإشارة إلى تضامن دولة الكويت في دعم الجهود الدولية لمحاربة الجائحة ... عبر تقديم أكثر من 327 مليون دولار ... كمساهمات مالية لعدد من المنظمات والوكالات الدولية ذات الصلة.

السيد الرئيس .... أعضاء اللجنة الموقرين،

إيمانا من دولة الكويت بأهمية صون وتعزيز حقوق الإنسان وإعلائها ... أُنشئ الديوان الوطني لحقوق الإنسان الذي يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلالية في ممارسة ولايته ... هذا وقد تلقت لجنة الشكاوى والتظلمات في هذا الديوان ... خلال الفترة من عام 2021 وحتى تاريخ اليوم عدد (213) شكوى ... أحيل (159) منها إلى الجهات المعنية ... وتم إرشاد (16) حالة بالإجراءات الواجب اتباعها ... فيما تم حفظ ما تبقى من الشكاوى لعدم الاختصاص.

هذا وقد قامت لجنة الشكاوى والتظلمات التابعة للديوان منذ عام 2019 ... بـ أكثر من (20) زيارة ميدانية ... أثمرت عن رفع أكثر من (26) توصية ... تفاعلت معها الجهات ذات الصلة بشكل إيجابي.

وفيما يتعلق بالتطور الإيجابي على مستوى وزارة الخارجية ... ومنذ صدور قرار وزاري في سنة 2015 بإنشاء مكتب لحقوق الإنسان ... ليكون بمثابة حلقة وصل بين المنظمات الدولية ومؤسسات الدولة ... ومتابعة الجهود الوطنية ذات الصلة في حقوق الإنسان ... قامت وزارة الخارجية في عام 2019 برفع المستوى التنظيمي لهذه الوحدة الإدارية ... إلى مستوى إدارة تتولى مسؤوليتها ... قيادية وهي معنا اليوم، برتبة سفير، كمساعد لوزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان.

السيد الرئيس .... أعضاء اللجنة الموقرين،

تجتهد بلادي في مجال غرس وتعزيز مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان على كافة المستويات ... عبر نشر التوعية من خلال تنظيم الدورات التدريبية وورش العمل والمناهج الدراسية ... بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان ... وأود أن أشير في هذا السياق إلى قيام وزارة العدل في عام 2018 ... بإنشاء اللجنة الوطنية الدائمة للقانون الدولي الإنساني برئاسة وزير العدل ... تختص بدراسة التشريعات الوطنية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والأحكام القضائية ... في ضوء الالتزامات المنبثقة عن الصكوك الدولية ذات الصلة ...

كما قامت اللجنة ومنذ إنشائها بعقد عدة دورات تدريبية وبرامج تعريفية ... لنشر الوعي بالقانون الدولي الإنساني، خاصة بين أوساط رجال القضاء والقانون، ومؤسسات إنفاذ القانون.

ويسرني أن أشير كذلك إلى أن السلطة القضائية في دولة الكويت ... مهتمة ببناء قدرات العاملين لديها ... حيث عقدت دورات تدريبية نظمها معهد الدراسات القضائية والقانونية ... وعددها (5) دورات تدريبية في هذا المجال، خلال الفترة من 2019 وحتى 2022 ... كما أُدرجت مادة القانون الدولي لحقوق الإنسان ... ضمن المنهج التدريبي لمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ... خلال الموسم التدريبي 2024/2023.

وفي إطار التفاعل مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان ... كانت بلادي من ضمن الدول القلائل ... التي استجابت لدعوة مكتب المفوضية في يونيو 2023 ... وقمنا بتزويدها بمقترحاتنا حول المرحلة الخامسة للبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ... وذلك إيمانا منها بأهمية الدور التوعوي في هذا المجال.

السيد الرئيس .... أعضاء اللجنة الموقرين،

تولي دولة الكويت اهتماماً كبيراً لحقوق الأسرة وحمايتها ... في النظام القانوني والاجتماعي الكويتي ... مستمدةً ذلك من تعاليم الدين الإسلامي

الحنيف ... والمادتان (9) و (10) من الدستور الكويتي ... والتي تنسجم مع المادة (16) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ... ومن هذه المبادئ جاء اهتمام دولة الكويت بالمرأة والطفل ... كونهما جزءً أساسياً في تكوين الأسرة واستقرارها ... وفي هذا السياق أولى المشرع الكويتي اهتماماً خاصاً بالأسرة ... فأصدر القانون رقم 16 لسنة 2020 بشأن الحماية من العنف الأسري، وأصدرت اللائحة التنفيذية المنظمة له.

وبموجب هذا القانون كذلك ... تم تشكيل اللجنة الوطنية للعنف الأسري ... وبلغ عدد المستفيدين من مركز الحماية (فنر) من حالات العنف الأسري خلال عام 2022 ... عدد (66) حالة تشمل جميع الجنسيات ... التي استفادت من الخدمات النفسية والاجتماعية التي يقدمها هذا المركز ...كما قام المجلس الأعلى للأسرة في عام 2020، ... وخلال جائحة كوفيد 19 ... بتشكيل فريق التدخل السريع ... لرصد ومتابعة ضحايا العنف الأسري ... والموجهة تحديدا ضد المرأة والطفل ... مع اتخاذ كافة التدابير المتعلقة بتنفيذ المادة (79) من قانون حقوق الطفل.

هذا وتجدر الإشارة في هذا السياق ... إلى أن مصلحة الطفل وحمايته تحظى بعناية كبيرة لدى مختلف أجهزة الدولة ... وقام المجلس الأعلى للأسرة مؤخراً بوضع إستراتيجية خاصة لتحقيق هذا الغرض ... بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في دولة الكويت ... ويعكف حاليا على توفير مراكز خاصة

لحماية الطفولة وفقا للمعايير الدولية المعتمدة ... فضلا عن تزويدها بكوادر متمرسة للتعامل مع هذه الحالات ...

كما أود أن أشير في هذا السياق إلى افتتاح مكتب اليونيسف بدولة الكويت في نوفمبر 2020 ... وتنظيم ورشة عمل تشاورية مع مكتب المنظمة في يوليو 2022 ... لبحث سبل تعزيز نظام حماية الطفل في دولة الكويت ... وزيادة الإلمام بأفضل الممارسات العالمية ... فضلا عن مساهماتنا المالية المستمرة ... لدعم خطط الاستجابة الإنسانية التي تنفذها اليونيسيف ... في مختلف الأزمات الإنسانية العالمية ... وكان آخرها مبلغ (17) مليون دولار ... في فبراير 2023 لدعم جهودها للاستجابة لضحايا الزلزال المدمر في تركيا وسوريا.

ولا يفوتنا في هذا الجانب ... أن نشير إلى تعاون دولة الكويت مع المكلفين بالولايات والفرق العاملة في إطار الإجراءات الخاصة ... للاستفادة من ملاحظاتهم وتعليقاتهم حول مختلف المسائل المواضيعية ... حيث قامت السيدة / ريم السالم المقررة الخاصة بالعنف ضد النساء والفتيات ... بزيارة علمية لدولة الكويت في مايو الماضي ... للمشاركة في مشاورات إقليمية ... بالتعاون مع الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية ... والتقت على هامش زيارتها عدداً من مسؤولي الدولة ومنهم وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل والمجلس الأعلى للأسرة ... وأشادت خلال زيارتها بالإنجازات التي حققتها حكومة دولة الكويت في هذا المجال ... هذا و

يجري النظر حاليا في طلب زيارتها الرسمية في نهاية العام الحالي أو بداية العام المقبل.

السيد الرئيس .... أعضاء اللجنة الموقرين،

اهتمت دولة الكويت بتعزيز حقوق المرأة ... ودأبت على العناية بها ... لضمان تمتعها بكافة حقوقها دون تمييز ... وأكد على ذلك الدستور الكويتي في عدة مواضع ومن أبرزها المادتين (7) و (29) ... واستمرت جهود بلادي في هذا الجانب عبر انضمامها إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1994 ... وحددت في عام 2015 تاريخ 16 مايو من كل عام ... يوما للمرأة الكويتية تكريما لها وعرفانا بدورها.

وأود أن أؤكد لكم ... بأنه لا توجد أية قيود أمام المرأة الكويتية اليوم ... تحول دون تقلدها لأي وظائف أو مناصب قيادية ... حيث تقدمت دولة الكويت (13) مرتبة في مؤشر الفجوة بين الجنسين لعام 2022 ... الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ... وتؤمن بلادي بأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والقضاء على كافة أشكال التمييز ضدها ... ركيزة أساسية لتنمية رأس المال البشري.

وفي هذا السياق أود أن استعرض لكم بعض المكاسب التي حصدتها المرأة الكويتية عام بعد عام .... حيث استطاعت أن تتبوأ

مناصب قيادية وسياسية.. مثل وزيرة ووكيلة وزارة، ووكيلة مساعدة، وسفيرة ... ونالت عضويتي مجلس الأمة والمجلس البلدي ... وتنامى تمثيلها في عدة مجالات مختلفة ... لاسيما السلك القضائي والدبلوماسي والعسكري ... والشرطة، والإطفاء، والقطاع النفطي، والقطاع الخاص ... وغيرها من المجالات الحيوية.

ويتجلى ذلك في الإحصائيات الرسمية التي تشير إلى بلوغ المرأة الكويتية نسبة (58%) من إجمالي القوى الوطنية العاملة ... ومن هذه النسبة تتبوأ (28%) منهن مناصب قيادية ... وفي قرارٍ تاريخي من مجلس القضاء الأعلى في يوليو من عام 2020 ... تم تعيين ولأول مرة (8) قاضيات في السلك القضائي ... وبلغ عددهن اليوم أكثر من (50) امرأة يعملن في السلك القضائي.

هذا وتشكل حصتها في القطاع الخاص ما نسبته (48%) ... بينما ترتفع هذه النسبة إلى (60%) في القطاع العام ... ويُعد ذلك تقدماً إيجابياً ملموساً ... في معدلات مساهمتها في النشاط الاقتصادي وسوق العمل ... ويسرني أن أشير في هذا السياق ... إلى أن (75%) من النساء ... يعملن في المجالات العلمية وخاصة في مجالي الهندسة والطب.

لم تكتفِ بلادي بهذه الإنجازات ... بل قامت في عام 2021، بإنشاء لجنة المرأة والأعمال ... تسعى من خلالها إلى تحقيق الهدف الخامس

من أهداف التنمية المستدامة... وتحسين البيئة التشريعية لوصول أكبر عدد ممكن من النساء للمناصب القيادية.

السيد الرئيس .... أعضاء اللجنة الموقرين،

من ثمار بناء قدرات العاملين في السلك القضائي في مجال حقوق الإنسان ... والذي حملته على عاتقها السلطة القضائية ... عبر معهد الدراسات القضائية والقانونية ... صدرت عدة أحكام قضائية تلغي صُوراً للتمييز بين الرجل والمرأة ... وعلى سبيل المثال لا الحصر ... الحكم بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة (15) من القانون رقم 11 لسنة 1962 وتعديلاته ... والذي يقيد حصول الزوجة على جواز سفر بعد موافقة الزوج ... انسجاما مع المادة (12) من العهد الخاصة بحرية التنقل ... كما قام القضاء الكويتي بإلغاء تعيين مجموعة من الخبراء في وزارة العدل ... نتيجة الإخلال في إعمال حق المساواة في تقلد الوظائف العامة والواردة في المادة (25) من هذا العهد.

السيد الرئيس .... أعضاء اللجنة الموقرين،

تتمتع دولة الكويت بانفتاح في مناقشة مواضيع حقوق الإنسان ... فعند إعداد التقارير الوطنية التي سوف تناقش أمام الهيئات الدولية التعاقدية ... نحرص على الاستماع لمؤسسات المجتمع المدني المشهرة ... من خلال سلسلة لقاءات تشاورية ... بُغية الوقوف على ملاحظاتها

واستفساراتها حيال تقارير دولة الكويت المزمع تقديمها ... كما نضمن إتاحة هذه التقارير للجمهور ... بغرض الاطلاع عليها وإبداء الملاحظات والمقترحات.

... إضافة الى ذلك، أسهم انفتاح وسائل الإعلام، وطباع المجتمع الكويتي المنفتح والديناميكي ... إلى جانب وجود برلمان تُبث جلساته عبر مختلف القنوات الإعلامية ... بجعل عملية التواصل وتبادل الآراء حول مختلف القضايا ... متاحة للجميع سواء لمنظمات المجتمع المدني أو للأفراد المستقلين.

السيد الرئيس .... أعضاء اللجنة الموقرين،

نود أن نشير الى اعتماد مجلس حقوق الانسان بالإجماع ... للتقرير الوطني الثالث حول حقوق الانسان ... ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل في يوليو 2020 ... حيث تعاملت دولة الكويت بكل جدية ... مع التوصيات التي قُدمت لها ... مؤكدين على قبول 230 توصية، وأخذنا علما بـ 12 توصية، وقبلنا جزئيا بـ (6) توصيات ... في حين رفضنا 54 توصية فقط ... لتعارضها مع أحكام الدستور الكويتي والشريعة الإسلامية ... وعدم انسجامها مع الهوية الوطنية وقيم المجتمع وثقافته ... ونود التنويه في هذا السياق إلى أن بعض التوصيات المرفوضة مكررة ... وسبق وأن تم رفضها ... وقد اعترفنا أمام مجلس حقوق الإنسان ... أنه على الرغم من الإنجازات التي حققناها على الصعيدين المحلي والدولي ... ندرك أهمية

مواصلة تحسين وتعزيز حقوق الإنسان ... كما نود التنويه في هذا السياق إلى أن البلدان التي لديها ممارسات ديمقراطية راسخة ... تعرضت أيضا للنقد من مجلس حقوق الإنسان ... والكويت ليست استثناء من ذلك.

وفي الختام،

أود أن أشير إلى الثقة التي نالتها دولة الكويت الأسبوع الماضي ... عبر انتخابها عُضواً في مجلس حقوق الإنسان ... للفترة من 2024–2026 بـ 183 صوت ... الأمر الذي يعكس مدى احترام المجتمع الدولي لسجلنا الوطني في مجال حقوق الإنسان ... متطلعين إلى القيام بدور بناء خلال فترة عضويتنا.

ونجدد شكرنا لرئيس وأعضاء اللجنة الموقرين ... متمنين أن نكون قد بيّنا أبرز التدابير المستحدثة في مجال حقوق الانسان ... في ظل الوقت المتاح للكلمة الافتتاحية... مؤكدين على إيماننا الراسخ بالتعاطي الإيجابي مع كافة مسائل حقوق الانسان ... وحمايتها هو خيار استراتيجي تبنته بلادي منذ عقود ... وأن نهجنا في التفاعل معها متكامل ... يشمل أيضا القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... متطلعين الى الاستماع لتعليقات السادة الخبراء، سعياً نحو الاستفادة منها.

وشكراً.